المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences
Impact factor isi 1.304
العدد التاسع عشر / الجزء الثاني حزيران 2023

دور الجهود المحلية والدولية في مكافحة الفساد الاداري والمالي وأثرها علي التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

The role of local and international efforts in combating administrative and financial corruption and its impact on economic and social development.

(دراسة تحليلية ومقارنة).

Comparative and analysis study

عثمان عبد البنات ادم ابراهيم[1]
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية-جامعة القرءان الكريم وتأصيل العلوم

Othman Abdel Banat Adam Ibrahim
College of Economics and Administrative Sciences – University of the Holy Quran and the rooting of science

Gmail: osmanabdelbanat@gmail.com

المخلص.

تتمثل مشكلة الدراسة أن الفساد الإداري والمالي أصبح من الظواهر الخطيرة التي تهدر الأموال وتهدد خطط التنمية والعدالة والمساواة واضعاف القرار السياسي والاجتماعي وتسلب الوظيفة العامة هيبتها وتؤثر على انجازات الأجهزة الإدارية التي ينشدها أفراد المجتمع .هدفت الدراسة التعرف علي دوافع وأسباب الفساد الإداري والمالي وآثاره السيئة التي تؤدي إلي عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية.والكشف عن الجهود المحلية والدولية لمحاربة هذه الظاهرة.استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي والمقارن لمقارنة الجهود المحلية والدولية في محاربة الفساد بشكل كامل.توصلت الدراسة الي عدة نتائج منها: أن الفساد الإداري ينتج عن سوء استغلال السلطة العامة بهدف الحصول على مكاسب خاصة بصورة غير مشروعة، أما الفساد المالي فهو ينتج عن الاخلال في

[1]-أستاذ مساعد في الدراسات المحاسبية والمالية.كلية الاقتصاد والعلوم الادارية،جامعة القرءان الكريم وتأصيل العلوم.

استغلال المال العام بهدف الحصول علي المصالح المالية والواجبات العامة وأيضا على مكاسب شخصية.إن رفع كفاءة الأجهزة المعنية في الدولة يساعد علي مكافحة الفساد سواء كانت إدارية أو مالية بتدعيمها بعناصر بشرية ذات كفاءة وبالوسائل المادية المناسبة واستفادتها من الأساليب التكنولوجية الحديثة في هذا المجال.أن تضافر في الجهود وبرامج تقوية النزاهة والشفافية والمسائلة الإدارية في كل من المجتمع الدولي والاقيلمي يساهم على مكافحة الفساد الإداري والمالي على المستويين الوطني والعالمي.أوصت الدراسة علي ضرورة نشر التوعية الإعلامية بمخاطر الفساد الإداري والمالي، وعقد الندوات والمؤتمرات والدارسات ،والورش التي تتناول هذه الظاهرة وكيفية الحماية منها والقضاء عليها.

الكمات المفتاحية: الجهود المحلية والدولية، الفسادالاداري والمالي،التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

Abstract

The problem of the study is that administrative and financial corruption has become one of the dangerous phenomena that wastes money, threatens development plans, justice and equality, weakens political and social decision-making, robs the public office of its prestige, and affects the achievements of the administrative bodies sought by members of the administrative and financial community. Commitment to the principle of balanced separation between the executive, legislative, and judicial authority in the political system, and the tyranny of the executive authority over the legislative authority. And the disclosure of local and international efforts to combat this phenomenon. The study used the inductive and comparative approach to compare local and international efforts in combating corruption completely. The study reached several results, including: Administrative corruption results from the misuse of public power with the aim of illegally obtaining private gains. As for financial corruption, it results from the misuse of public money with the aim of obtaining financial interests and public duties as well as personal

gains. Raising the efficiency of the concerned agencies in the state helps to Fighting corruption, whether administrative or financial, by supporting it with human elements Efficient and appropriate material means and benefiting from modern technological methods in this field. Concerted efforts and programs to strengthen integrity, transparency and administrative accountability in both the international and regional community contribute to combating administrative and financial corruption at the national and global levels. The study recommended the need to spread media awareness of the dangers of corruption Administrative and financial, and holding seminars, conferences, studies, and workshops dealing with this phenomenon and how to protect and eliminate it.

Keywords: The efforts of local and international. Administrative and financial corruption. and impact on economic and social development

مقدمـــــــة:

تعتبر الفساد الإداري والمالي من أكثر المواضيع خطورة علي الدولة والمجتمع ككل، لما يتمتع به من حساسية بالغة بالنظر لأطارفه، فالفساد الإداري والمالي ما هو إلا مظهر من مظاهر الصراع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي على مر العصور والأزمنة، فالمتتبع بظاهرة الفساد الإداري والمالي تبين له أن كل الثورات التي قامت على الأنظمة الديمقراطية حاربتها، وما انهارت أمم إلا وكان الفساد الإداري والمالي من ورائها،. فالفساد كونه أخطر أنواع الظواهر على الإطلاق يصيب الجهاز الإداري والمالي في الدولة بالشلل التام ويجعله غير قادر على النهوض بالمهام المنوطة به، فهو مشكلة تتسم بالخطورة، وذلك نتيجة للآثار السلبية الضارة الهدامة المترتبة عليه، فما هو إلا كالسوس ينخر في جسد الأمة والوطن ويؤثر في كيان المجتمع، ويعيق أي برامج للتنمية تقوم بها الدولة، كل ذلك بالإضافة إلي قضاءه بشكل تام على مبادئ العدالة والنزاهة والمساواة داخل المجتمع.

ولخطورة الفساد الاداري والمالي نجد أن هناك تضافر في جهود وبرامج تقوية النزاهة والشفافية والمسائلة الإدارية في كل من المجتمع الدولي والاقيلمي على مكافحة الفساد الإداري والمالي على المستويين الوطني والعالمي، حيث تصاعد الاهتمام بمكافحتها من قبل المؤسسات الدولية المعنية بالتنمية، فمن شروط تمويل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء والتعمير للدول وتمويل مشروعاتها ،أن تعمل هذه الدول جاهدة على مكافحة الفساد الاداري والمالي بداخلها وجعله من الأولويات لديها.

مما سبق نلاحظ خطورة الفساد الإداري والمالي على المجتمعات المحلية والعالمية، لذا نتناول في هذه الدارسة التعرف علي أسباب الفساد والآثار المترتبة عليها وسبل مكافحتها حتي لا تتأثر علي عدالة توزيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة.

مشكلة الدراســة :

نظراً لما تسببه الفساد الإداري والمالي للجهاز الاداري للدولة من معوقات إقتصادية وثقافية وإجتماعية، وغيرها من المعوقات التي تقوض كافة أركان المجتمع وتعمل على تدني الخدمات المقدمة مثل الخدمات الصحية والتعليمية والغذائية والقضائية وغيرها من الخدمات، كان لا بد من البحث بقوة عن آليات من شأنها أن تعمل القضاء على هذه الظاهرة .

لذا تتمثل مشكلة الدارسة حول مدي كفاية الآليات الرقابية والقانونية التي تتخذها السودان لمكافحة مظاهر الفساد الإداري والمالي في الجهاز الاداري بالدولة؟ وهل تلك الآليات كفيلة للحد من هذه الظاهرة؟، وهل الهيئات المنوط بها مكافحة هذه الظاهرة لديها الآليات التي تمكنها من مكافحة هذه الظاهرة على الوجه الأكمل أم لا؟، وكذلك مدي كفاية الآليات الدولية التي تعمل على مكافحة مثل هذه الظاهرة؟.

أهمية الدارسة:

تنبع أهمية هذه الدارسة من أهمية تطوير آليات لمكافحة هذه الظاهرة ونظراً لأن الفساد المالي والإداري ينشأ عند اضطراب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وضعف سلطة القانون فيزدادالفساد بكل أشكاله، فلابد من إيجاد وسائل لمكافحة هذه الآفة سواء على مستوى الدولة أو الأفراد من خلال زيادة الاهتمام بوسائل الرقابة.

أهداف الدراسة :

نظراً لخطورة الفساد الإداري والمالي وطرق مكافحته والحد منه داخل القطاعات الحكومية وعلى المستوي الدولي هدفت الدارسة التعرف علي النقاط الآتية:

1-التعرف علي مفهوم الفساد الإداري والمالي وأنواعه .

2- التعرف علي دوافع وأسباب الفساد الإداري والمالي وآثاره.

3-الكشف عن الجهود المحلية والدولية لمكافحة الفساد الإداري والمالي.

4-بيان الطرق التي من شأنها تحقيق وتعزيز وتطبيق الشفافية والمسائلة بالجهاز الإداري للدولة.

منهجية الدراسة:

اقتضت هذه الدارسة ضرورة استخدام الباحث المنهج الاستقرائي والمقارن ،عن طريق قراءة المراجع ذات الصلة بالفساد الإداري والمالي وآليات مكافحتها، والمنهج المقارن وذلك بعقد مقارنة بين آليات مكافحة هذه الظاهرة في كل من السودان والجهود الدولية المختلفة.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية:2023م.

الحدود المكانية:المؤسسات الحكومية.(ديوان المظالم،ديوان الرقابة العامة،شعبة غسيل الاموال للادارة العامة،وزارة المالية،ادارة المباحث الادارية،اجهزة مكافحة جرائم الفساد وغيرها).

مصادر جمع المعلومات:

مصادر اولية:(المجلات والدوريات،الرسائل الجامعية دكتوراه)

مصادر ثانوية: الكتب والمراجع ذات الصلة.مواقع الانترنت.

الإطار النظري للدراسة:

الفصل الاول:مفهوم الفسادالاداري والمالي(مظاهره ،انواعه وأسبابه وآثاره،الادوات والوسائل لمعالجته).

المبحث الاول: مفهوم الفسادالاداري والمالي ومظاهره:

المبحث الثاني:الاثار المترتبة علي الفساد،الادوات والوسائل لمكافحته.

الفصل الثاني:الجهود الدولية والمحلية في مكافحة الفساد الاداري والمالي.

المبحث الاول:الجهود المحلية لمكافحة الفساد الاداري والمالي.

المبحث الثاني: الجهود الدولية لمكافحة الفساد الاداري والمالي .

تمهيد:

يعد الفساد المالي والإداري من أهم عوائق التنمية لأي مجتمع متقدم أو نامي، فالحديث عن الغش والفساد لا يختص مجتمعاً بعينه أو دولة دون أخرى فهو ظاهرة عالمياً ليس خاصة بالدول الفقير او النامية فحسب بل تزداد في الدول الفقيرةً بسبب ضعف بنيتها المؤسسية والخلافات الموجودة داخلياً.

من هذا المنطلق نتناول الحديث في هذا المبحث وفق التقسيم الآتي:

المبحث الاول: مفهوم الفسادالاداري والمالي ومظاهره:

أولاً:تعريف الفساد لغة واصطلاحاً:

تظهر كلمة الفساد في معاجم اللغة العربية، حيث اتفقت غالبية المعاجم اللغوية وفقهاء اللغة في تعريف الفساد، ولم يكن للكلمة معني غير المتعارف عليه، فالفساد نقيض الصلاح، واستفسد السلطان قائده إذا أساء إليه حتى استعصى عليه، والمفسدة: خلاف المصلحة، والاستفساد: خلاف الاستصلاح، ويقال: أفسد فلان المال يفسده. وفسد الشيء إذا أبار ،والله لا يحب الفساد ، وفساداً إفسادا(بن منظور ،بدون تاريخ: 2143).

الفساد لغة: التلف والعطب، والفساد الاضطراب والخلل، والفساد الجدب والقحط،وإلحاق الضرر .قال تعالي: (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسب ايدي الناس ليزيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون)

اي ظهرت المعاصي في بر الارض وبحرها بما كسب ايدي الناس ما نهاهم الله عنه،والفساد الحاق الضرر للاخرين.

ويقصد بالفسادفي القاموس الانجليزي:تدهور القيم الأخلاقية في المجتمع أو الفرد، كما يقصد به ضياع الأمانة و الغش (وذلك بسبب استعمال الرشوة Oxford, :95.).

الفساد اصطلاحاً: يمكن القول بأن الفساد في الاصطلاح تم استقاؤه من تعريفه في اللغة، ومما ورد عنه في كتاب الله عز وجل، فالفساد في الاصطلاح لا يخرج عن معني خروج الشيء عن الاعتدال، والفساد في الاصطلاح هو الحاق الضرر به، أواصابته بالعطب والاضطراب والخلل (ال غصاب2008-31-32).

كما تم تعريفه بأنه: (استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح شخص، أو من أجل تحقيق هيبة أو مكانة اجتماعية، أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة، أو طبقة ما بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون، أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقي". وبذلك يتضمن الفساد انتهاك للواجب العام، وانحراف عن المعايير الأخلاقية في التعامل(شتار 2003م،43-44).

وقد وضع البنك الدولي عدة تعريفات للفساد، كان آخرها التعريف الآتي: (الفساد هو إساءة استعمال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة فالفساد يحدث عادة عند ما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل اجراءات مناقصة عامة ،كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء الشركات بتقديم رشوة للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين النافذة، كما يمكن للفساد أن يحصل

عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الاقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة.)، (أحمد، 2003م ص،18).

ويلاحظ أن هذا التعريف يركز على سبب الفساد في السلطات العامة و استخدامها، ويربط بين الفساد وأنشطة الدولة وتدخلها في السوق ووجود القطاع العام، بمعنى أن هذا التعريف يستبعد إمكانية الفساد في القطاع الخاص، ويركز بصفة مطلقة على الفساد في القطاع العام.

كماعرفه صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر عام 1996م الفساد الاداري بأنه: سوء استخدام السلطة العامة من اجل مكسب خاص، يتحقق حينما يتقبل الموظف بسوء استخدامه وقد يكون ذلك مقترنا ،الرسمي برشوة أو يطلبها أو يستجديها أو يبتزها للسلطة، حينما يقدم رجال الأعمال من القطاع الخاص الرشوة بقصد التحايل على السياسات العامة والقوانين أو اللوائح للحصول على ميزة تنافسية أو ربح أو مازيا شخصية من أجل فائدة شخصية ويمكن أن يحدث سوء استغلال السلطة العامة أيضاً حتي لو لم يحدث تقديم رشوة، وذلك عن طريق محاباة الأقارب أو التوصية بهم أو سرقة موارد وأملاك الدولة أو تبديدها،(السبيعي:2010م-10).

كما عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه: (كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو لجماعته)،(هلال،2007م،ص10).

وهناك من عرف الفساد بأنه: (السلوك الذي يمارسه المسؤولون في القطاع العام أو القطاع الخاص، سواء كانوا سياسيين أو موظفين مدنيين، بهدف إثارء أنفسهم أو أقربائهم بصورة غير قانونية، ومن خلال إساءة استخدام السلطة الممنوحة لهم. (فاروق، 2007م،10) .

فالاتجاه الغالب في تعريف الفساد والأكثر رواجا من الناحية العملية هو الذي ينظر إليه على أنه: (إساءة استخدام السلطة من قبل شخص في وظيفة عامة بهدف تحقيق نفع شخصي، أو فئوي وما إليهما)، كما عرف مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمنع الفساد، الفساد بأنه: (القيام بأعمال تمثل أداء غير سليم للواجب، أو إساءة استغلال لموقع أو سلطة بما في ذلك أفعال الإغفال توقعا لمزية، أو سعيا للحصول على مزية يوعد بها، أو تعرض، أو تطلب بشكل مباشر أو غير مباشر، أو أثر قبول مزية ممنوحة بشكل سواء للشخص ذاته أو لصالح شخص آخر). (معابرة،2010م:45).

الفساد المالي في الاصطلاح: يتمثل الفساد المالي في السلوك القانوني المتمثل في إهدار المال العام، وكذا أعمال السمسرة في المشاريع، وكذا أعمال تجارة الأسلحة، فاختلاس المال العام يتم من خلال تضخيم فواتير الإنفاق العام لصالح مجموعة من الأفراد أو الطبقات المعينة، وكذا متاجرة الموظف العام بوظيفته، كأن يقوم الموظف

العام بأخذ رسوم نظير الخدمة التي يقدمها للناس ومن المفترض انه يتقاضى راتبه نظير تقديم هذه الخدمة(صالح،فريدة،2010م ص1-2).

ثانياً: مظاهر الفساد:(الفساد السياسي،الفسادالمالي،الفساد الاداري، والفساد الاخلاقي).

تتمثل مظاهر الفساد فيما يلي:

1-**الفساد السياسي:**ويتمثل في مجموعة الإنحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي (المؤسسات السياسية) في الدولة.وتتمثل مظاهر الفساد السياسي في الحكم الشمولي الفاسد، وفقدان الديمقراطية، وفقدان المشاركة، وفساد الحكام.

2-**الفساد المالي:** ويتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات ،ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في :الرشاوي والاختلاس ،وتخصيص الأراضي والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية.

3-**الفساد الاداري:** ويتعلق بمظاهر الفساد والآنحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين التي تغتنم الفرصة للاستفادة من الثغرات بدل الضغط على صناع القرار والمشرعين لمراجعتها وتحديثها باستمرار.وهنا تتمثل مظاهر الفساد الإداري في:عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار ,والامتناع عن اداء العمل أو التراخي والتكاسل وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار متعددة ومتداخلة وغالبا مايكون انتشار احدها سببا مساعدا على انتشار بعض المظاهر الأخرى .

4-**الفساد الاخلاقي:** المتمثل في مجموعة الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته .كالقيام بأعمال مخلة بالحياء في أماكن العمل أو أن يجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى خارجية دون أذن أدارته،أو أن يستغل السلطة لتحقيق مأرب شخصية له على حساب المصلحة العامة أو أن يمارس المحسوبية بشكلها الاجتماعي الذي يسمى (المحاباة الشخصية) ،دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة.

ثالثاً:أسباب تفشي ظاهرة الفساد:

اسباب بيئية إجتماعية خارجية ،تربوية وسلوكية ،داخلية قانونية .بشكل عام يمكن ان نجمل هذه الأسباب في الآتي:

1-انتشار الفقروالجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية،وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة.

2- عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وهو مايؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة 3-كما أن ضعف الجهاز القضائي وغياب استقلاليته ونزاهته يعتبر سببا على الفساد مشجعا وضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها.

4- ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد بسبب انغماسها نفسها أو بعض أطرافها في الفساد

5-ضعف وانحسار المرافق والخدمات والمؤسسات العامة التي تخدم المواطنين ،مما يشجع على التنافس بين العامة للحصول عليها ويعزز من استعدادهم لسلوك غير طرق مستقيمة للحصول عليها ويشجع بعض المتمكنين من ممارسة الواسطة والمحسوبية والمحاباة وتقبل الرشوة.

6-تدني رواتب العاملين في القطاع العام وارتفاع مستوى المعيشة مما يشكل بيئة ملائمة لقيام بعض العاملين بالبحث عن مصادر مالية أخرى حتى لو كان من خلال الرشوة.

7-غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات السلوك للموظفين في قطاعات العمل العام والأهلي والخاص ،وهو مايفتح المجال لممارسة الفساد.

8-غياب حرية الأعلام وعدم السماح لها أو للمواطنين بالوصول إلى المعلومات والسجلات العامة ،مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزارات والمؤسسات العامة.

9- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها . وغياب التشريعات والأنظمة التي تكافح الفساد وتفرض العقوبات على مرتكبيه

10-الأسباب الخارجية للفساد ،وهي تنتج عن وجود مصالح وعلاقات تجارية مع شركاء خارجيين أو منتجين من دول أخرى ،واستخدام وسائل غير قانونية من قبل شركات خارجية للحصول على امتيازات واحتكارات داخل الدولة،او قيامها بتصريف بضائع فاسدة.

رابعاً:أنواع الفساد الاداري والمالي:تختلف أنواع الفساد حسب منظور الرؤية للفساد حيث يقسم الفساد الي اربع تنظيمات، وكذلك من حيث المحلي والدولي كما يلي(عبد العال،2012م:27).

1-**الانحرافات التنظيمية**: ويقصد بها تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف أثناء تأديته لمهمات وظيفية والتي تتعلق بصفة أساسية بالعمل ،ومن أهمها:

أ- عدم احترام العمل:ومن صور ذلك :التأخر في الحضور صباحاالخروج في وقت مبكر عن وقت الدوام الرسمي-النظر إلى الزمن المتبقي من العمل بدون النظر لمقدار الإنتاجية - قراءه الصحف واستقبال الزوار- التنقل من مكتب إلى أخر.

ب- امتناع الموظف عن أداء العمل المطلوب منه :ومن صور ذلك:رفض الموظف اداء العمل المكلف به- عدم القيام بالعمل والتأخر في أداء العمل على الوجه الصحيح

ج- والتراخي:ومن صور ذلك:الكسل في تنفيذ الحد الأدنى من العمل -اكبر اجر مقابل اقل جهد .

د-عدم الالتزام بأوامر وتعليمات الرؤساء:ومن صور ذلك :-عدم اطاعة أوامر الرئيس ، أي(العدوانية نحو الرئيس لعدم تنفيذ أوامره).

هـ- السلبية:ومن صور ذلك (:اللامبالاة عدم الميل إلى التجديد والتطوير والابتكار- العزوف عن الانعزالية- عدم الرغبة في -المشاركة في اتخاذ القرارات تجنب الاتصال وعدم تشجيع العمل الجماعي و التعاون بالأفراد).وعدم تحمل المسؤولية:ومن صور ذلك:تحويل الأوراق من مستوى أداري إلى أخر- التهرب من الإمضاءات والتوقيعات لعدم تحمل المسؤولية و إفشاء أسرار العمل.

2-**الانحرافات السلوكية**: ويقصد بها تلك المخالفات الإدارية التي يرتكبها الموظف وتتعلق بالمشكلة الشخصية وتصرفاته،ومن أهمها:

أ- عدم المحافظة على كرامة الوظيفة :ومن صور ذلك:ارتكاب الموظف لفعل مخل بالحياء في العمل كاستعمال المخدرات أو التورط في جرائم أخلاقية .

ب- سوء استعمال السلطة:ومن صور ذلك:كتقديم الخدمات الشخصية وتسهيل الأمور وتجاوز اعتبارات العدالة الموضوعية في منح أقارب أو معارف المسئولين مايطلب منهم.

3-**الانحرافات المالية**: ويقصد بها المخالفات المالية والإدارية التي تتصل بسيرالعمل المنوط للموظف ،وتتمثل هذه المخالفات فيمايلي:

أ-مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها داخل المنظمة، وقيام الموظف بتسخير سلطة وظيفته للانتفاع من الأعمال الموكلة اليه في فرض الإتاوة على بعض الاشخاص أو استخدام القوة البشرية الحكومية من العمال والموظفين في الأمور الشخصية في غير الأعمال الرسمية المخصصة لهم .

ب–الإسراف في استخدام المال العام :ومن صوره (:تبديد الأموال العامة في الانفاق على الأبنية والأثاث– المبالغة في استخدام المقتنيات العامة في الأمور الشخصية– اقامة الحفلات والدعاية والإعلان والنشر في الصحف والمجلات في المناسبات والتهاني والتعازي والتأييد والتوديع).

4–**الانحرافات الجنائية:**تتمثل في الرشاوي واختلاس المال العام والتزوير الاجراءات الحكومية.

كذلك يتنوع الفساد الإداري والمالي حسب منظور الإقليم إلى نوعين هما:(صالح،فريدة 2012م:4)

النوع الأول: الفساد المحلي:

وهو ما ينتشر داخل اقليم الدولة لا يتجاوز حدودها الإقليمية،ولا يخرج عن كونه فساد بين صغار الموظفين والأفراد والذي لا يرتبط بشركات دولية أجنبية، وهو أكثر أنواع الفساد انتشاراً في المجتمعات المحلية يتمثل في الرشوة والمحسوبية واستقلال النفوذ، (عبد العال،2013م:28).

النوع الثاني: الفساد الدولي:

هذا النوع من الفساد يأخذ مدي واسعاً عالمياً يتجاوز الحدود الاقليمية للدولية حتي القاراتً وهذا في اطار العولمة،والتي اصبحت لا تعترف بالحدود وهو فساد يتسع نطاقه ليربط بين شركات محلية وشركات اجنبية دولية والقادة السياسيين في الدولة من،خلال المنافع الذاتية المتبادلة التي يصعب الحجز بينها وهو أخطر أنواع الفساد نظراً لكونه يهدد كيان الدولة وشعوبها(محمد،2007م:5–6).

المبحث الثاني:

اولاً :الآثار المترتبة علي الفساد:

للفساد آثار مكلفة على مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية،تتمثل هذه الآثار فيما يلي:(بن تركي،شرفي،2012م:9).

1– **أثر الفساد الاداري علي الايرادات الحكومية:**

تخسر الحكومات مبالغ كبيرة من الإيرادات المستحقة عندما تتم رشوة موظفي الدولة .بالإضافة إلى ذلك تهدر الحكومات كثيرا من مواردها عندما يتم تقديم الدعم إلى الفئات غير المستحقة ولكنها تتكمن من الحصول عليه برشوة أو نفوذ أو أي وسيلة أخرى ،وهذا الأمر يؤثر بدوره على الأداء الاقتصادي للدولة

2–**أثر الفساد الإداري على النمو الاقتصادي :**تشير كثير من الدراسات النظرية والتطبيقية بان الفساد الإداري والمالي له أثارا سلبية على النمو الاقتصادي،حيث يقود الفساد إلى العديد من النتائج السلبية على التنمية الاقتصادية منها:

أ- الفشل في جزب الاستثمارات الخارجية وهروب رؤوس الاموال المحلية،،فالفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية التي تشكل جزباً اساسياً لجزب الاستثمارات المحلية والخارجية على حد سواء،وهو مايؤدي إلى إلي ضعف عام في توفير فرص العمل ويوسع ظاهرة البطالة والفقر.

ب- هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة ،والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة كنتيجة لهدر الإيرادات العامة .

ج-الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية ،كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي .

د-هجرة الكفاءات الاقتصادية نظرا لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في أشغال المناصب العامة.

3- **أثر الفساد على النواحي الاجتماعية:**يؤدي الفساد الي خلخلة القيم الاخلاقية والي الاحباط وانتشار اللامبالاه والسلبية بين افراد المجتمع ،وبروز والتعصب والتطرف في الآراء وانتشارالجريمة كرد فعل لانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص.

كما يؤدي الفساد إلى عدم المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معاييرأدء الواجب الوظيفي والرقابي وتراجع الاهتمام بالحق العام.والشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشلار الحقد بين شرائح المجتمع وانتشلار الفقر وزيادة حجم المجموعات المهمشة والمتضررة وبشكل خاص النساء والأطفال والشباب.

5-**أثر الفساد على النظام السياسي:**يترك الفساد آثارا سلبية على النظام السياسي برمته سواء من حيث شرعيته أو استقراره أو سمعته,وذلك كما يلي:

أ-يؤثر على مدى تمتع النظام بالديمقراطية وقدرته على احترام حقوق المواطنين الأساسية وفي مقدمتها الحق في المساواة وتكافؤ الفرص وحرية الوصول إلى المعلومات وحرية الإعلام للمصالح العامة .

ب-يؤدي إلى حالة يتم فيها اتخاذ القرارات حتى المصيرية منها طبقا لمصالح شخصية ودون مراعاة للمصالح العامة.

ج-يقود إلى الصراعات الكبيرة إذا ماتعارضت المصالح بين مجموعات مختلفة.

د-يؤدي إلى خلق جو من النفاق السياسي كنتيجة لشراء الولاءات السياسية.

مما سبق يري الباحث أن من أكبر الآثار المترتبة علي الفساد هي العمل على الإضرار بمصداقية الدولة وأجهزتها المختلفة،والعمل علي إعاقة عملية التنمية،واضعاف النمو الاقتصادي،وإضعاف الاستقرار السياسي، وتدني مستوى الأنشطة الخدمية والإنتاجية.

ثانياً:الوسائل والادوات لمعالجة الفساد الاداري في الدولة:

يتصل بمفهوم الفساد مجموعة من المفاهيم التي تشكل عناصر أساسية في إستراتيجية مكافحته كالمحاسبة والمساءلة والشفافية والنزاهة ،ويمكن توضيح كل منها كما يلي:

1- **المحاسبة** :هي خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم ،أي أن يكون الموظفون الحكوميين مسؤولين أمام رؤسائهم اللذين هم في الغالب يشغلون قمة الهرم في المؤسسة أي الوزراء ومن هم في مراتبهم ،اللذين يكونون مسؤولين بدورهم أمام السلطة التشريعية التي تتولي على أعمال السلطة التنفيذية.

2-المساءلة:هي واجب المسؤولين عن الوظائف العاملة,سواء كانوا منتخبين أو معينين ,تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاحهم في تنفيذها ,وحلق الملواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن اعملال الإدارات العاملة ،حتلى يتم التأكد من أن عمل هؤلاء يتفق ملع القيم الديمقراطية ومع تعريف القانون لوظائفهم ومهامهم ,وهو مايشكل أساسل لإستمرار اكتسابهم للشرعية والدعم من الشعب.

3-**الشفافية** :هي وضوح ماتقوم به المؤسسة ووضوح علاقتهاا ملع المواطنين المنتفعين من الخدمة .

4-**النزاهــة:** هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل , وبالرغم من التقارب بين مفهومي النزاهة والشفافية إلا أن الثاني يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصل الأول بنظم وإجراءات عملية.ومن الثابت بأن الفساد الإداري والمالي هو أكبر معوق للتنمية،وقد ازداد الاهتمام بهذا الموضوع **للأسباب متعددة منها:**

1-انفتاح الدول بعضها على بعض.و سرعة انتشار المعلومات.

2- زيادة مشاركة الشعوب في صنع القرار.وتأثر مصالح الدول الصناعية من انتشار هذه الظاهرة.

هنالك بعض الآليات والسياسيات والإجراءات التي يمكن اتباعها لتحقيق الإصلاح للقطاعات التي عانت من الفساد الإداري:

1-.تثقيف المجتمع وتحويل الولاء بصورة تدريجية من العائلة والعشيرة إلى الدولة والقانون.

2-نشر التعليم الذي يساعد على تطوير الطرق العلمية لمعالجة المشاكل الحكومية والإدارية.

3-خلق رأي عام يرفض الفساد أما لأنه خطا من الناحية الأخلاقية أوانه غير مجد من الناحية العلمية أو السببين معا.

4-ترسيخ الديمقراطية بكونها تلغي المركزية والفساد الناتج عنها.

5-.تنمية الشريحة المهنية ودفعها لرفع مستواها الحرفي والمهني والأخلاقي وزيادة ترابطها.

6-.نشر النفوذ والثروة والمكانة الاجتماعية بين أفراد المجتمع عامة كي لا يكون حكرا على السياسيين .

7-التطبيق الحكيم والحازم للقوانين الخاصة بالتفتيش الإداري والمالي.

8-نشر القيم الدينية والأخلاقية والتحفيز على القيام بالواجب والإتقان، وعدم ارتكاب الفساد بطرق متنوعة بما في ذلك الترغيب والترهيب.

9-تحديد الرواتب بشكل يمنع الموظف من التفكير في ارتكاب جريمة الفساد ورؤيته للثمن الناهض جراء هذا العمل ومكافحة طرق غسيل الأموال.

10-وضع استراتيجيات تكافح البطالة والتضخم الذين يولدان الفساد.

12-مكافحة البيروقراطية الإدارية من خلال تكريس اللامركزية الإدارية بكل مرونتها ،واستخدام نظام جديد لتقييم الأداء في المؤسسات الحكومية.

الفصل الثاني:الجهود الدولية والمحلية في مكافحة الفساد الاداري والمالي.

المبحث الاول: جهود مكافهة الفساد الاداري والمالي

أولاً:الجهود المحلية لمكافحة الفساد الاداري والمالي.

توجد جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في السودان أكثر من جهة تقوم كل منها بأدوار مختلفة بهدف واحد وهو مكافحة الفساد ومنع انتشاره وتوغله داخل المجتمع السوداني،وملاحقة مرتكبيه وتقديمهم للمحاكمة ومن هذه الأجهزة اصدارالعقوبات بحقهم ومتابعة تنفيذها والتي يتعلق عملها بمكافحة الفساد، هي كالآتي(محمد،2003م:81).

1- **ديوان المظالم.** وهو جهاز قضائي يوقع العقوبات الجنائية المتعلقة بقضايا الفساد الإداري والمالي على هيئة شعبة للمظالم بديوان مجلس الوزراء،.ويعرف نظام ديوان المظالم بأنه "هيئة قضاء اداري مستقلة يرتبط مباشرة بالملك ويكون مقره الخرطوم(سليم،:1443هـ:320).

2-**هيئة الرقابة والتحقيق:** (الصالح، 1422هـ:298).

وهي هيئة تختص بالتحقيق في قضايا الفساد الإداري والمالي، وقد انشئت بموجب نظام تأديب الموظفين الصادر بالمرسوم الجمهوري هيئة مستقلة تتمتع بشخصية معنوية ترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء وتعمل على رقابة الموظفين في ادائهم لواجباتهم، والتحقيق فيما ينسب إليهم من تقصير.

3- **ديوان المراقبة العامة:**وهو جهاز رقابي على إيرادات الدولة وأموالها وكيفية استغلالها مع رقابة أداء الأجهزة الحكومية للتأكد من استخدامها لمواردها بكفاءة واقتصادية، وقد انشئ بالموافقة على نظام ديوان المراقبة ،حيث صدر المرسوم الجمهوري ومنحه استقلالاً تاماً في السلطة الي تمارسها في مجال الرقابة المالية.

4-**الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد:** وهي هيئة تختص بالمتابعة والتحري واعداد الدراسات المتعلقة بالفساد الإداري والمالي. وتلقي الضوء بشيء من التفصيل على الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بوصفها إحدى الهيئات التي تختص بالمتابعة والتحري.

ثانياً:دور الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد:نظراً لتزايد الاهتمام بمقاومة الفساد الإداري في السودان ولخطورته على التنميةً وبعد موافقة مجلس الوزارء على استراتيجية حماية النزاهة ومكافحة الفساد وبعد دارسات مستفيضة تم تشكيل هيئة وطنية لمكافحة الفساد، تكون مرتبطة بالرئيس ويعين رئيسها بأمر من الرئيس بمرتبة وزير وسيكون لها صلاحيات قوية وواسعة، حيث إن قرار الهيئة تبني مشروعات وطنية لمكافحة الفساد تكون مرتبطة مباشرة بمشاريع الخير والتنمية الإنسانية الشاملة في البلاد، حيث تعد هيئة مكافحة الفساد مؤسسة غاية في الأهمية، تعمل على تعزيز الشفافية والنزاهة والعمل على إرساء قواعد العدالة والمساوة والعمل على القضاء على جميع أشكال الفساد المالي والإداري في البلاد.

ثالثاً:أهداف الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد:

1- تهدف الهيئة إلى حماية النزاهة، وتعزيز مبدأ الشفافية، ومكافحة الفساد المالي والإداري بشتى صوره ومظاهره وأساليبه، ولها في سبيل تحقيق ذلك الاختصاصات التالية: متابعة تنفيذ الأوامر والتعليمات المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين بما يضمن الالتزام بها.).

2- التحري عن أوجه الفساد المالي والإداري في عقود الأشغال العامة وعقود التشغيل والصيانة وغيرها من العقود المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين في الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة، واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة في شأن أي عقد يتبين أنه ينطوي على فساد أو أنه أبرم أو يجري تنفيذه بالمخالفة لأحكام الأنظمة واللوائح النافذة.

3-إحالة المخالفات والتجاوازت المتعلقة بالفساد المالي والإداري عند اكتشافها إلى الجهات الرقابية أو جهات التحقيق بحسب الأحوال، مع إبلاغ رئيس الهيئة التي يتبعها الموظف المخالف بذلك، .ومجريات التحقيق ومتابعة سير الإجارءات في هذا الشأن، ولها أن تطلب من الجهات المعنية في شأن اتخاذ

4- العمل على تحقيق الأهداف الواردة في الاستارتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومتابعة تنفيذها مع الجهات المعنية، ورصد نتائجها وتقويمها ومارجعتها، ووضع بارمج عملها وآليات تطبيقها.

5- تشجيع جهود القطاعين العام والخاص على تبني خطط وبارمج لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومتابعة تنفيذها وتقويم نتائجها.

6- متابعة استرداد الأموال والعائدات الناتجة من جرائم الفساد مع الجهات المختصة.

مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد، بحيث تقوم بمباشرة المهام التالية: متابعة تنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد التي تعتبر البلاد طرفا فيها مع الجهات ذات العلاقة.

7- دارسة مشاريع الاتفاقيات ومذكارت التفاهم الدولية والإقليمية والثنائية، المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة اعداد المقترحات بشأن المصادقة أو الانضمام أو، الفساد إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بعمل الهيئة، بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، والمساهمة على تحقيق المزيد من المساعدة القانونية المتبادلة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية والإسلامية والصديقة في مجال مكافحة الفساد.

8- التواصل مع الهيئات المماثلة والمنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد.

رابعاً:استراتيجية الهيئة في مكافحة الفساد:

تم إصدار هذه الاستراتجية بموجب القارر الصادر من مجلس الوزراء رقم 40 بتاريخ 2015/2/1م، وقد حرصت السودان على مشاركة المجتمع الدولي واهتمامه في محاربة الفساد من خلال حرصها على عقد الاتفاقيات وحضور المؤتمرات والندوات وتعزيز التعاون الدولي،وامتداداً لهذه الاهتمام وضعت هذه الاستراتيجية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد على المنطلقات الآتية:

السودان 1- إن حماية النزاهة ومكافحة الفساد تتحقق بشكل أفضل بتعزيز التعاون بين الاجهزة المختصة في بشكل مستمر.

2-إن الفساد يعوق التطوير والتنمية والاستثمارات.

3- إن الفساد مرتبط في بعض صوره بالنشاطات الاجرامية، وبخاصة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.

4-إن ظهور مفاهيم وصور ووسائل حديثة للفساد وانتشارها تستلزم مراجعة وتقويما للسياسات والخطط والانظمة والاجراءات والبرامج لمكافحة هذا الوباء باستمرار.

5- إن تحقيق حماية النزاهة ومكافحة الفساد يتطلب تعزيز التعاون بين الدول انطلاقاً من مبادئ القانون الدولي والمواثيق والمعاهدات الدولية ،وتعميق الثقة بين الدول وتهيئة مناخ أفضل للعلاقات فيما بينها.

وفي دارسة أعدت في عام 2018م في السودان من وجهة نظر القانونيين ومكاتب المراجعة والمحاسبة، حيث رأي أفراد عينة الدارسة من القانونيين ومكاتب المراجعة والمحاسبة القانونية أن ديوان المظالم وكل من (إدارة مكافحة التزوير بالمديرية العامة للجوازت، شعبة غسيل الأموال في الإدارة العامة لمكافحة المخدارت، هيئة الرقابة والتحقيق، إدارة المباحث الإدارية، شعبة التزييف والتزوير، ديوان المارقبة العامة، شعبة التحقيقات في مراكز الشرطة، هيئة مكافحة الفساد فعال إلى حد ما في مكافحة الفساد)، بينما رأي أفراد العينة أن أداء وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ضعيف الفعالية في مكافحة الفساد بالمقارنة مع أداء الأجهزة الرقابية الأخرى.

الجدول التالي يوضح نتيجة رأي أفراد عينة الدارسة:

الشرائح	القانينيون	مكاتب المراجعة والمحاسبة	المتوسط العام المرجع	درجة الفعالية
أجهزة مكافحة الفساد	2.25	2.22	2.25	فعالة الي حد ما
ديوان المظالم	2.16	2.20	2.22	فعالة الي حد ما
ادارة مكافحة التزوير بالجوازات	2.20	2.22	2.25	فعالة الي حد ما
شعبة غسيل الاموال في الادارة العامة لمكافحة المخدرات	2.10	2.18	2.20	فعالة الي حد ما
هيئة الرقابة والتحقيق	2.20	2.14	2.20	فعالة الي حد ما
ادارة المباحث الادارية	2.20	2.04	2.12	فعالة الي حد ما
شعبة التنزيف والتزوير	2.18	2.02	2.10	فعالة الي حد ما
ديوان المراقبة العامة	2.11	2.05	2.10	فعالة الي حد ما
شعبة التحقيقات في مراكز الشرطة	2.80	2.79	2.89	فعالة الي حد ما
هيئة مكافحة الفساد	2.65	2.85	2.79	فعالة الي حد ما
وزارة المالية	2.62	2.56	2.59	فعالة الي حد ما

ISSN: 2709-5312

دارسة الفساد الإداري والمالي الواقع والآثار وسبل الحد منه، منتدي الخرطوم الاقتصادي نحو تنمية اقتصادية مستمرة، الدورة السادسة، الموافق9-11ديسمبر 2013م،ص 52-53.

المبحث الثاني:الجهود الدولية لمكافحة الفساد الاداري والمالي .

قطعت الجهود الدولية شوطا كبيراً في مجال مكافحة الفساد وتطوير الهيئات والمؤسسات المعنية ومكافحة الفساد بكافة أشكاله وكذلك تطوير الآليات المختلفة ودعمها لتحقيق نتائج عملية في مجال اجتثاث الفساد من الجذور، ويمكن أن نشير هنا إلى أن الدول المختلفة يمكن أن تستعين بالمنظمات الدولية مباشرة أو تستفيد من خبراتها فمع مطلع عام 1996م عملت الاتفاقيات الدولية في مكافحة الفساد الإداري والمالي وعلى تأكيد الالتزامات السياسية لمكافحته، حيث نجد أنها قد وسعت المعايير والممارسات الدولية الأساسية لمعالجة ظاهرة الفساد ومحاولة الحد من انتشاره. عن طريق نشر الشفافية اللازمة للقضاء عليه بمعنى أن مصدر قوته يكمن في الغموض وعدم الوضوح خاصة إذا ارتبط بغياب الشفافية والمساءلة وانعدام المحاسبة، وهو الأمر الذي يتطلب وجود جهاز رقابي فاعل وقوي مدعم بالأنظمة والصلاحيات الكفيلة بالمحافظة على المال العام ومساءلة المسؤولين عن الفساد. واستمرار المجهود الدولي والمنظمات لمكافحة هذه الظاهرة والحد من آثارها السلبية، ولذلك صدرت العديد من التشريعات والمبادرات، ووجهت الجهود التربوية والإعلامية لتوعية المجتمعات بالأضرار البليغة التي يحدثها الفساد المؤتمرات والندوات العالمية للاستفادة من الأفكار والحلول المطروحة في سبل مكافحة بإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم51/191 بتاريخ 21 فبراير1997م حول مكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية والعواقب المترتبة علي ذلك (إعلان الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية).

كما يمكن عرض أبرز الجهود الدولية لمكافحة الفساد على النحو التالي:

أولاً: جهود الأمم المتحدة في مكافحة الفساد:

تساهم الأمم المتحدة على مختلف مستوياتها الإدارية بجهود مكافحة الفساد، كما تقوم بإعداد مشروع قانون استرشادي للفساد، وتعمل على تطبيق مجموعة من النظم والتدابير تتعلق بمكافحة الفساد وزيادة الشفافية في المعاملات، وقد عقدت الأمم المتحدة العديد من المؤتمرات والتي من أهمها مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الثالث 28 بالدوحة عام 2009م، والذي نجح في الوصول إلى اتفاق جماعي تمثل في التوصل إلى آلية متابعة مكافحة الفساد، ويعد بعضهم مؤتمر الدوحة اختارقاً مهما لسد الفساد من خلال الاتفاق على هذه الآلية والدول التي وافقت عليها، كما ألزمت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الدول الأطراف في الاتفاقية بضرورة

وجود هيئة تتولى منع الفساد، حيث نصت المادة رقم (6) من الاتفاقية على أن"تكفل كل دولة طرف وفقاً للمبادئ الأساسية((ال عبدالقادر،1431هـ:58).

ثانياً: جهود البنك الدولي في مكافحة الفساد:

يسدد البنك الدولي الذي أعلن حملة ضد ما أسماه "سرطان الفساد" على ضرورة تكامل الجهود الوطنية والدولية في هذا المجال، وقد بادر البنك الدولي إلى وضع استراتيجية نشاطه في مجال مكافحة الفساد تتضمن ثلاثة محاور رئيسية هي كالآتي(بن تركي، مشرفي،2012م:12-13).

أ-منع أشكال الاحتيال والفساد في المشروعات الممولة من قبل البنك.

ب-تقديم العون للدول النامية التي تعتزم مكافحة الفساد لا سيما ما يتعلق بتصميم برامج المكافحة وتنفيذها.

ج- اعتبار مكافحة الفساد شرطاً اساسياً لتقديم خدمات البنك الدولي في مجالات رسم استراتيجيات المساعدة وتحديد شروط الإقراض ومعاييره.

ثالثاً: جهود صندوق النقد الدولي في مكافحة الفساد:

تبني صندوق النقد الدولي منذ عام 1997م شروطاً أكثر تشددا وموصوعية في منح مساعداته وقروضه وفق ضوابط مكافحة الفساد، حيث تعد الضوابط المتعلقة بتقديم قروض صندوق النقد الدولي من نظيرتها الموضوعة ومساعداته أكثر تشددا من قبل البنك الدولي، وقد طرح الصندوق مجالين رئيسيين لمساهمته في مكافحة الفساد:

1-: تطوير إدارة الموارد العامة ويشمل ذلك إصلاح الخزينة ومديريات الضرائب واعداد الموازنات العامة،والاجراءات ونظم المحاسبة والتدقيق.

2-: خلق بيئة اقتصادية مستقرة وشفافة وبيئة أعمال نظامية تشمل تطوير القوانين المتعلقة بالضرائب والأعمال التجارية.

رابعاً: جهود منظمة التجارة العالمية في مكافحة الفساد:

أقرت منظمة التجارة العالمية إنشاء وحدة خاصة لمراقبة الشفافية في التبادلات الحكومية في الدول الأعضاء، وتهدف الوحدة إلى القيام بدارسة عن الممارسات الحكومية في هذا الصدد بغرض صياغة المواد الأساسية للاتفاقية حول الفساد(معابرة 1432هـ :105).

خامساً: جهود جامعة الدول العربية في مكافحة الفساد:

كان لجامعة الدول العربية جهودها في مكافحة الفساد، ولعل من أهم هذه الجهود المشاركات الفعالة للمجموعة العربية والمتمثلة في مجلسي وزارة الداخلية والعدل العرب في من "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية" التي انعقدت في مدينة باليرموق بإيطاليا في الفترة من 12-2000/12/15م

حبث شملت في احكام تجريم الفساد،في المادة رقم 8،ووقعت في 26 نوفبر 2002م،ولم تصدق بعد، وكان مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي انعقدت في فيينا خلال الفترة من 2003/7/22م تم تصديق عليها (معابرة،1432هـ:108).

الخاتمة

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

من خلال اجراء التحليل والمقارنة للجهود الدولية والمحلية لمكافحة الفساد الاداري والمالي بالاضافة الي رأي أفراد عينة الدراسة، توصلت الدراسة الي عدة نتائج منها:

1-أن الفساد الإداري ينتج عن سوء استغلال السلطة العامة بهدف الحصول على مكاسب خاصة بصورة غير مشروعة، أما الفساد المالي فهو ينتج عن الاخلال في استغلال المال العام بهدف الحصول ً بالمصالح المالية والواجبات العامة وأيضا على مكاسب شخصية.

2-من آثار الفساد أنه يؤدي إلى ضعف الاستثمار وهروب رؤوس الأموال خارج البلد في الوقت الذي يمكن استغلال هذه الأموال في إقامة مشاريع اقتصادية تنموية تخدم المواطنين من خلال توفير فرص العمل،

3- كما يؤدي إلى هجرة أصحاب الأموال الى هجرة أصحاب الكفاءات والعقول الاقتصادية خارج البلاد بسبب المحسوبية والوساطة في شغل المناصب العامة، مما يؤدي إلى ضعف إحساس المواطن بالمواطنة والانتماء إلى البلد.

4-لمحاربة هذه الظاهرة لابد من بث القيم والأخلاق في التعاملات، من خلال تفعيل جانب التوعية والتعريف بظاهرة الفساد وما لها من آثار سلبية غاية في الخطورة على المجتمع ككل.

5-العمل على تحسين الوضع الاقتصادي داخل البلد، بحيث يتمكن الموظف من خلاله العيش حياة كريمة دون الحاجة إلى سلوك مسالك الفساد المختلفة، مع العمل على التنشئة الاجتماعية والسلوكية الجيدة القائمة على الأخلاق الحميدة والتي تنشئ جيل قوي ولديه القدرة على حمل الرسالة.

ثانياً:التوصيات:أوصت الدراسة علي الاتي:

1-ضرورة تعزيز أليات التعاون الدولي والمحلي بين الأجهزة الأمنية والقضائية لمحاصرة ظاهرة الفساد الإداري والمالي والقضاء عليها وعلى مرتكبيها.

2-ضرورة رفع كفاءة الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد سواء كانت إدارية أو مالية بتدعيمها بعناصر بشرية ذات كفاءة وكذا بالوسائل المادية المناسبة واستفادتها من الأساليب التكنولوجية الحديثة في هذا المجال.

3- ضرورة نشر التوعية الإعلامية بمخاطر الفساد الإداري والمالي، وعقد الندوات والمؤتمرات والدارسات ،والورش التي تتناول هذه الظاهرة وكيفية الحماية منها والقضاء عليها.

قائمة المراجع:

أولاً:المراجع العربية:

أ-الكتب:

1- ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، المجلد الخامس.

2-الصالح، صالح بن عبدالرحمن، حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، الجزء الأول،الطبعة الاولي،1422هـ،2001م.

3-حسن، شريهان ممدوح، المدخل إلى دارسة الأنظمة السعودية، دارسة مقارنة مع القانون المصري (نظرية القانون ونظرية الحق)، المملكة العربية السعودية، دارالنشر الدولي،1440هـ.

4- سالم، حنان، ثقافة الفساد في مصر، دار مصر المحروسة، القاهرة، الطبعة الأولي،2003م.

5- سليم، أيمن سعد، نظام المعاملات المدنية السعودي بين الفقه والتقنين، دارالنهضة العربية، القاهرة، 1429هـ،2008م.

6- شتار، السيد على، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، المكتبة المصرية، الإسكندرية،2003م.

7-فاروق، عبد الخالق، الفساد في مصر دارسة اقتصادية تحليلية، العربي للنشر،القاهرة،2007م.

8-محمود، صلاح الدين فهمي، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كتب عربية، دون سنة نشر.

9- معابرة، محمود محمد، الفساد الإداري وعلاجه في الإسلامي دارسة مقارنة بالقانون الإداري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولي،1432هـ،2011م.

10- نافعه، حسن، دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد،مركز دارسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية،2006م.

11-هلال، محمد عبد الغني حسن، مقاومة ومواجهة الفساد القضاء على أسباب الفساد، مركز تطوير الأداء والتنمية، مصر الجديدة، القاهرة،2007م.

ب-**الأطروحات والدوريات:**

1-الخثران، عبد الكريم بن سعد بن إبراهيم، واقع الإجراءات الأمنية المتخذة للحد من جرائم الفساد من وجهة نظر العاملين في أجهزة مكافحة جريمة الرشوة في المملكة العربية السعودية، اطروحة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم العلوم الشرطية، الرياض،1424هـ:2003م.

2- السبيعي، فارس بن علوش بن بادي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، أطروحة دكتواره، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدارسات العليا، قسم العلوم الإدارية، الرياض،2010م.

3-العبد القادر، أحمد، الفساد المالي والإداري بين جهود مكافحته ودور الأجهزة العليا للرقابة في الحد منه، تقرير صادر عن ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية، العدد رقم 26، ذوالقعدة،1431هـ.

4- آل غصاب، عبد الله بن ناصر بن عبد الله، منهج الشريعة الإسلامية ، حماية المجتمع من الفساد الإداري "دارسة تأصيلية مقارنة تطبيقية"، أطروحة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدارسات العليا، قسم العدالة الجنائية، الرياض،1429هـ:2008م.

5- بحر، يوسف عيد عطية، الفساد الإداري المسببات والعلاج دارسة تطبيقية على المستشفيات الكبرى في قطاع غزة، مجلة جامعة الزهر، غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 13،العدد2، 2011م.

6- بن تركي، عز الدين ، شرفي، منصف، الفساد الإداري: أسبابه وآثاره وطرق مكافحته إشارة لتجارب بعض الدول، الملتقي الوطني حول حوكمة الشركات، كآلية للحد من الفساد المالي والإداري المنعقد في يومي6-7/5/ 2012م.

7- بن لؤي، محمد بن منصور ، الشمري، ممدوح بن محمد، جهود المملكة العربية السعودية في مجال النزاهة ومكافحة الفساد، ورقة علمية، بدون نشر أو تاريخ نشر.

8- دارسة الفساد الإداري والمالي الواقع والآثار وسبل الحد منه، منتدى الرياض الاقتصادي نحو تنمية اقتصادية مستمرة، الدورة السادسة، ديسمبر 11-9هـ الموافق 2013م.

9- دلة، سالم سليمان ، الهندي، ابراهيم على، الفساد الإداري وأثره على الجهازالحكومي، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدارسات والبحوث، الرياض،2003م.

10- صالح، مفتاح ، فريدة، معارفي، الفساد الإداري والمالي: أسبابه- مظاهره مؤشرات قياسه، الملتقي الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري مخبر مالية بنوك وادارة اعمال المنعقد يومي 6-2012/5/7م.

11- عاشور، حمد صقر، قياس ودارسة الفساد في الدول العربية- مؤشر الفساد في الأقطار العربية إشكاليات القياس والمنهجية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد،والمؤسسة العربية للديمقارطية، بيروت 2009م

12- عبد العالي، حاجة، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجازئر، أطروحة دكتواره، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير بسكرة،2013م.

13- محمد، سعاد عبد الفتاح،الفساد الإداري والمالي مظاهره-سبل معالجته،النازهة،نشرة دورية،العدد3 ،2007م.

14- معابرة، محمود محمد عطية، الفساد الإداري وعلاجه في الفقه الإسلامي دارسة مقارنة بالقانون الإداري والأردني، أطروحة دكتواره، الجامعة الأردنية، كلية الدارسات العليا، عمان،2010م.

1-**الموقع الالكتروني** :للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.https//www .nazaha.gov.sa

ثانياً:المراجع الاجنبية:

Oxford learner's pocket dictionary, third edition, oxford university press2007.